الثورة

طريقنا الى الحرية

العدد ٢٢ — ٥ ت ٢ ١٩٧٦

نشرة تنظيمية خاصة بأعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح - اقليم لبنان

محتويات العدد

فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح

قاموس المناضل

هيكل البناء الثوري

هو أول الوثائق الاساسية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) .

وقد اشتمل هيكل البناء الثوري على نظرية فتح الثورية منطلقا من تحليل الواقع المؤلم الذي كان يعيشه الشعب الفلسطيني مشردا ، وخاضعا للوصاية الرسمية للانظمة العربية ، مكتوم الانفاس ، مجمد الصرخات ، مقيدا ممنوعا من كل حركة من اجل الخلاص . مبينا ان الانتظار على امل تحقيق الوحدة العربية لتكون طريق العودة ، انما هو منطلق خاطيء كما بين هيكل البناء الثوري ان الاعتماد على اسطورة **الضمير العالمي** وصحوته ليس سوى سلاح الضعفاء . وان العالم لن يصحو حقيقة الا على صرخات الثوار . واستعرض الهيكل واقع الاعداد المتطور مع الزمن بشريا وعسكريا ومعنويا وبين ضرورة التحرك السريع لمواجهة هذا الواقع **مؤكدا ان الثورة هي** الحل وان طريق تحرير فلسطين هي طريق الوحدة العربية .

البقية على صفحة ٣٥

المؤامرة الكبرى ... والثورة الاكبر

الذين يتساءلون اليوم ، لماذا ظلت الانظمة العربية تنظر الى ما يجري في لبنان ، اكثر من سنة ونصف دون ان ترى ضرورة انعقاد مؤتمر قمة ، يوازنون بين النتائج التي كانت متوقعة من مؤتمر القمة وبين ما نتج فعلا .

المطلعون على تفاصيل المؤامرة . لم تفاجئهم النتائج لانها جاءت متلائمة مع التسلسل المنطقي للاحداث .

التراجع السوري .وموافقة الاسد على الانصياع صاغرا للسادات كان نتيجة الصمود البطولي لثوار فلسطين ولبنان في بحمدون وصيدا .

التراجع السعودي ، ودعوة الامير فهد لانعقاد مؤتمر القمة المصغر بعد ساعات من وعده الاخ ابو عمار بذلك جاء نتيجة عدم قدرة السوريين على الحسم السريع ضمن الموعد المحدد الذي انتزع من السعودية والكويت (الممولان الاساسيان للمؤامرة) الضوء الاخضر .

التقدم المصري ، جاء ليجني النتائج الاساسية التي اسفرت عنها اتفاقية سيناء .

لقد حاول الاسد خلال عام كامل ان يصطنع موقفا مميزا معارضا لاتفاقية سيناء.وحاول عبر هذا الموقف ان يستدرج الثورة الفلسطينية لتقع في شباكه باساليب مختلفة بدايه بالوحدة النضالية .. ونهاية براجمات الصواريخ .ومع انهيار الاحلام والوصول الى حاله الاضطراب التي جعلت الاسد يتراجع عن كل شروطه لعقد مؤتمر القمة المصغر، فان التعبير الواقعي للسادات هو ان مؤتمر القمة في الرياض لم يعقد من اجل انقاذ لبنان والمقاومة الفلسطينية فحسب وانما من اجل (انقاذ الناس التانيين المتورطين) . وهكذا ذهبت كل الشتائم والاتهامات والمزايدات التي قالتها اجهزة حافظ اسد خلال سنة كاملة ضد السادات واتفاقية سيناء ، ذهبت كلها بعد أول لقاء للاسد بالسادات.ورغم محاولة الاسد تبرير هذا الانقلاب الاخلاقي بانه عودة الى روح تشرين الا ان الواقع يؤكد انه ارتماء في احضان اتفاقية سيناء . وهذا الارتماء هو ثمن لما سيقدمه السادات للاسد في المسلسل التآمري المستمر.

ولقد ظهرت بوادر الدعم الساداتي لمخطط الاسد واضحة وجلية عند اقرار تشكيل وحجم قوات الردع العربية . ففي الجو العربي الرسمي اللامنتمي للقضية القومية اقترح الاخ أبو عمار ان يكون عدد قوات الردع العربية مساويا للعدد الاصلي للجيش اللبناني .. ولكن الرئيس سركيس طالب ان يكون العدد ثلاثين الفا .. وأصر السادات على هذا الرقم .

وعندما ناشد الاخ أبو عمار الرئيس السادات ان تشارك

مصر في قوات الردع العربية ..امتنع السادات .. وعند المناشدة الشكلية للاسد مؤيدا أبو عمار بضرورة مشاركة القوات المصرية كان رد السادات وبصراحة (ولو يا حافظ احنا مش النوزده عالفدا اتفقنا .. ولا ايه) .

وبهذا الاتفاق تصبح القوات السورية عمليا هي قوات الردع العربية بقيادة سركيس الذي نصبه النظام السوري رئيسا لجمهورية لبنان .

وبهذا توقف اجتياح الثور السوري الهائج ليتحول بمظلة عربية رسمية الى ثعبان وان لانت ملامسه ، فان انيابه ممتلئة بالعطب .

وهنا تجدر الاشارة الى ان الرئيس السادات استعد لتقديم دعم لا متناهي من الاسلحة للرئيس سركيس لكي يمكنه من السيطرة على الوضع في لبنان . وتتضمن هذه المساعدة احدث انواع الاسلحة والصواريخ ، كما وعد بارسال سبعين صاروخا متطورا(اواحد منها يدمر بلد بحالها)وكأن لبنان بقيت فيه بلاد صالحة للتدمير ؟ !

ان هذا الوضع الناجم عن انفتاح اشكال جديدة للمؤامرة يفتح في الوقت نفسه اشكالا جديدة للنضال . فرغم السلبيات التي تمخض عنها مؤتمر القمة ، الا ان هنالك عدة ايجابيات تشكل المداخل الاساسية للنضال من اجل احباط الشكل التآمري الجديد .

واول شروط التصدي للمؤامرة يقتضي ان نعي دور كل طرف من اطراف القوى المتآمرة من جهة،وان ياخذ كل طرف

على اصعدتها المختلفة .

اولا : ـ على الصعيد الصهيوني الذي كان يراهن على الاقتتال العربي / العربي كطريق لحل ازمته،ينتقل برهانه الى لهذا الاقتتال هو بعث حالة الوهم من جديد والقاء ستارة الدولة الفلسطينية لتكون مدخل لتمزيق الساحة الفلسطينية من اطراف جبهة القوى الوطنية الثورية دوره الملائم في التصدي الاقتتال الفلسطيني / الفلسطيني . ومدخل العدو الصهيوني بين رفض وقبول .. وثورية واستسلام ... الخ .

ان التصدي للعبة العدو الصهيوني تتطلب وببساطة الامور التاليه : ـ

١ ـ اعتبار الدرس القاسي الذي نتج عن التمزق السابق حول هذا الوهم . واتخاذ كل الاحتياطات الضرورية واللازمة لمواجهة هذا المخطط التفتيتي التصفوي . وجعل الخطوات الاجرائية لكل التحركات السياسية متفقا ومتفاهما عليها .

٢ ـ التصعيد النضالي المسلح والجماهيري بكل اشكاله داخل الارض المحتلة وتأكيد مقوله ان جذور الثورة الفلسطينية القادرة على الاستمرار تحت كل انواع ابطش والارهاب الصهيوني لن تخمد نتيجة ضرب الثورة في اي مكان خارج الارض المحتله .

٣ ـ تنفيذ أشكال نضالية خارقة عبر جنوب لبنان ضد العدو الصهيوني لتكريس قدرة الثورة الفلسطينية على تنفيذ حقوقها في اتفاقية القاهرة رغم كل الظروف والعقبات التي توضع في طريقها .

ان التوجه الفلسطيني بزخم واضح ومركز ضد العدو الصهيوني هو الكفيل بتعرية كل العملاء والمرتبطين مع الصهيونية والامبريالية. واذا كانت عمليات البطولة الخارقة للثورة الفلسطينية هي التي قادت الى حرب تشرين ، فان صمود الثورة وتصديها لمؤامرة تصفيتها على يد العملاء .. مضافا اليه اعطاءها اهمية اساسية للعدو الاساسي باعتباره الحلقة المركزية الدائمة للصراع يجعل واقع الجماهير العربية متوجها ودافعا نحو التركيز على القضية القومية من جهة ونابذا للعملاء ومخططاتهم التآمرية على الثورة الفلسطينية من جهة اخرى .

ثانيا:على الصعيد الانعزالي : ـ

ان التحالف الانعزالي السافر مع العدوالصهيوني في جنوب لبنان يجعل القوى الانعزالية تشكل القاسم المشترك لخطة العدو الصهيوني وخطة النظام السوري ورغم هذا الوضع فان القوى الانعزالية التي لا تزال مصرة .. ومصممة على تنفيذ اهدافها في التقسيم عبر شعارات اللامركزية والكانتونات تجعل تصريحات الصهاينة مشابهة ومطابقة لتصريحات القوى الانعزالية .

ففي الوقت الذي يصرح فيه شمعون بيريز بان اسرائيل (ستعتبر دخول المخربين الى جنوب لبنان امرا خطيرا للغاية وان الحكومة ستضطر لبحث هذا الموضوع في حال اجراء تغييرات في المنطقة الجنوبية من لبنان ...).وان للمسيحيين والشيعة في جنوب لبنان جيشا منظما يتألف من ٢٠٠٠ مسلح

وهو قادر على المحافظة على الهدوء في تلك المنطقة ». فان الملازم أول الحمصي قائد القوات الانعزالية في الجنوب يصر على (عدم تمكين الفلسطينيين من العودة الى العرقوب .. نحن نرفض اتفاقية القاهرة .. والدولة التي تريد الفلسطينيين فلتأخذهم لنفسها).

ان هذا التلاؤم الانعزالي الصهيوني هو استمرار للمخطط الانعزالي التقسيمي والذي عبرت عنه قرارات حزب الكتائب الاخيرة في اجتماع مكتبه السياسي بتاريخ ٢٦-١٠-١٩٧٦ والذي اتخذ القرارات التالية : -

١ - تركيز الاتصالات السياسية بمحور الرئاسة لتصوير انها وراء اقناع الموارنة بقبول القرارات العربية وتنفيذها .

في نفس الوقت الذي تعمل فيه القيادة العسكرية للحرب على تصعيد عمليات الاحتكاك العسكري على كافة المحاور، ذلك لمنع سركيس من اتخاذ اي موقف على حساب المصالح المارونيه

٢ - القيام بأعمال اعلامية مع الرئاسة لتصوير ان الطائفة الاسلامية تقبل بأي حل لوقف القتال . وتقبل بالاصلاحات التي تصدر عن الرئاسة والهدف من ذلك تثبيت مواقف القيادة المارونية وتصوير المواقف المتلائمة مع الواقع الراهن انما هو خطوة للمحافظه على وحدة وتماسك الطائفة المارونية وان الحلول المؤقتة المطروحة هي خطوة على طريق اعلان دولة الموارنة .

٣ - تكليف كريم بقرادوني بالالتصاق والاطلاع على

السياسة السورية وذلك لاحباط اي محاولة من سوريا للضغط على الموارنة عن طريق الحزب .

٤ - تكليف ادمون رزق وجورج سعادة للتحرك الدبلوماسي في الخارج لشرح أهداف الطائفة وتبرير الحرب في لبنان .

٥ - الموافقة على التحركات الطائفية والحزبية لشربل قسيس واقرار الاتصالات التي يقوم بها مع الدول الغربية وارتباطه بالعنصرية "اليهودية". والموافقة على اعماله المتعلقة بالاتصالات على المستوى الدولي والعربي لدعم العنصرية الطائفية واظهارها في الدول العربية.

٦ - يقر الحزب سياسة تسوية الاوضاع في الكورة والمشاكل التي بين زغرتا وبشري وذلك حتى لا تكون هذه المشاكل سببا لادخال قوات الردع العربية الى هذه المناطق وضرورة تنفيذ هذه السياسة بأسرع ما يمكن .

٧ - يقر الحزب سياسة التقرب من الطوائف المسيحية الاخرى التي ساهمت في الحرب مع الموارنة مثل الارمن والسريان . والطلب الى البطريركية الاهتمام بمطالبهم وتثبيت وجودهم واشراكهم في الاهداف الطائفية المسيحية وفي طرحها .

٨ - يقر الحزب فرز عناصر من ذواته لوضعها تحت تصرف انطوان سعد المسؤول عن الاعمال السريه وذلك للتعاون مع منظمة حراس الارز التي ستعمل من منطلقات طائفية مارونية داخليا وعربيا. ويخصص المال اللازم لعمليات التنفيذ . وان الحزب سيستغل علاقته بسوريا لتأمين ادخال

بعض العناصر الى العراق والكويت لتنفيذ المخطط الطائفي وللقيام بأعمال من شأنها توتير العلاقات بين العراق والكويت، وتوريط الفلسطينيين بها واعداد الخط الاعلامي اللازم لهذه الاعمـــال .

٩ ـ يقر الحـــزب ضرورة التـــزام الرئيس سركيـس باستشارته فيما يتعلق بتنظيم قـــوة الـــردع اللبنانية التي ستشترك في قوة الردع العربية وذلك لتعيين ضباط لهم انتماء حـــزبي .

١٠ ـ استغلال انسحاب الجيش السوري من مـــواقع معينة الى مراكز اخرى وذلك ليتم تواجد قوات مسيحية بدلا عنها . واستنادا الى الاتفاقيات والتعهد الحزبي بعدم التعرض للحساسيات الطائفية واستغلال هذا التحـــرك اعلاميا طائفيا لبيان ان ذلك تم بمجهود سياسي عسكري مسيحي .

١١ ـ يقر الحزب رفض دخول اية قوى للمناطـــق المسيحية والسماح فقط للقوات العربية بالتواجـــد على الطرقات الرئيسية العامة والدولية التي تربط العاصمة مـــع تعهد بان لا تقوم القوات اللبنانية باية اعمال عسكرية ضدها

١٢ ـ الطلب من الرئيس سركيس ان يكون رفض دخول القوات العربية او الجيش السوري الى المناطق المسيحية صادرا عنه .

١٣ ـ يقر الحزب فتح جبهات عسكرية جديدة في منطقة الشوف لوضع الرئيس سركيس في حالة تلبك في موضـــوع

الحل اللبناني ـ اللبناني ومقررات القمة وليأخـــذ الرئيس الاعتبار لاهمية الطائفة المارونية سياسيا وعسكريا .

١٤ ـ فتح الجبهات في اماكن تؤثر على سير تنفيذ الحول من اجل اجبار قوة الردع العربية لاتخاذ مواقف متحيزة ضد القوى اليسارية والفلسطينية حتى تصبح المعارضة لهـذه القوى تشمل جميع الفرقاء مما يدفع بالقضية اللبنانية الى صعيد التدويل .

ان التصدي لمخطط البروتوكولات الانعزالية يقتضي خطا سياسيا واضحا تتفق عليه كل الاطـــراف الـــوطنية حتى لا تستطيع الخطة الصهيونية الانعزالية السورية من النفاذ الى جوهر المؤامرة . فاتفاقيه القاهرة التي يرفض الانعزاليون تنفيذها عمليا ويجاهرون بالمطالبة بها نظريا تشكل مدخـــلا حقيقيا لتفتيت الصف الانعزالي حيث عبرها تستطيع الثورة الفلسطينية المطالبة بما يلي : ـ

١ ـ عودة سكان تل الزعتر والضبية وجسر الباشا .

٢ ـ تطبيق الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية القاهرة على هذه المخيمات اسوة بالمخيمات الاخرى خصوصا فيمـــا يتعلق بالتسليح .. والكفاح المسلح .

٣ ـ التواجد في العرقوب ونقاط المراقبة في الجنوب .

ان مثل هذه النقاط والتركيز عليها يضع القوى الانعزاليه في مواقف متناقضة . واذا كان موضوع دخول القوات العربية قد تم التغلب عليه عبر التطمينات التي بلغها الملك حسيـــن بواسطة زيد الرفاعي لجبهة الكفور فان مثل هذه التطمينات

غير قادرة على فرض التراجع علا بعض القوى الانعزالية للاقرار بتنفيذ اتفاقيه القاهره عمليا خصوصا عودة مخيم الصمود .

ثالثا : على الصعيد السوري :

ان الخطر الحقيقي الذي يمثله كون القوات السورية هي الجسم الاساسي لقوات الردع العربية هو الشعور بان هده القوات ستحاول تحقيق ما عجزت عنه بالقوة عبر استخدام اساليب جديدة وان من اخطر خطوات الخطة السوريه المقبله ما يلي :

١ — اعادة الحياة لقوات الصاعقة السورية ومحاولة فرضها رسميا وشعبيا عبر الترغيب والترهيب وذلك لشرخ الساحة الفلسطينيه .

٢ — اعادة الحياة لاحمد جبريل وازلامه المرتبطين بالنظام السوري من جديد واعطائهم المد والقدرة عبر التحالف مع الصاعقة .

٣ — كسب الجبهة الديمقراطية لتنضم بشكل سافر الى المخطط السوري .

٤ — احياء جبهة الاحزاب والقوى القوميه وأمدادها لتقوم بدورها في تفتيت الحركة الوطنيه والساحة اللبنانية المؤيدة للثورة .

٥ — تمزيق الجبهه الوطنية العريضه التي تسعى الحركه الوطنية لتحقيقها وذلك عبر ارتهان بعض الشخصيات اللبنانية

التقليدية ومدهم بالمساعدة الضرورية لمعاداة الحركة الوطنية .

ان التغلب على هذا المخطط لا يتم الا عبر تكريس حقيقي لمفهوم الجبهة الوطنية العريضة في الساحة اللبناية وتلاحمها مع الثورة الفلسطينية وعدم السماح لاي مرتزق او عميل على كل مرد عن الخط الوطني الصحيح . وهذا يقتضي بالانتشاء واستغلال التواجد السوري، والضرب بيد من حديد ضرورة التعبئة الجماهيرية المضادة لنفس الامراض التي تنقلها الصاعقة العميلة اينما وجدت . فالدور التخريبي المدروس الذي لعبته الصاعقة في الساحتين الفلسطينية واللبناية يجب ان يظل مرسوما في اعين الجماهير حتى تقاوم عودتها بكل قوة وتحت كل الظروف .

رابعا : على الصعيد العربي :

ان المداخل الايجابية للنضال على الصعيد العربي يمكن ايجازها بما يلي :

١ — تكثيف الاتصال بالجنود العرب في قوات الردع العربيه وتوضيح الدور الحقيقي الذي يجب ان يقوم به هؤلاء لتسهيل مهة الثورة الفلسطينيه في محاربه العدو الصهيوني ولمنع القوى المعادية للثورة من ضربها وطعنها من الظهر .

٢ — الاتصال بالانظمة العربية المتناقضة مع خط الرياض الذي استطاع ان يكرس تعريب المبادرة السوريه وذلك للدفع باتجاه الدور القومي اللازم والممكن لمنع ضرب الثورة الفلسطينية والاستفراد بها ولدعمها لتقوم بواجبها القومي . ان قدرة الثورة الفلسطينية اللامتناهية على مواجهة الاشكال

المختلفة للمؤامرات ستجعلها في هذه المرحلة قادرة على التصدي للشكل التآمري الجديد .

واذا كانت شراسة المؤامرة التي استمرت متصاعدة اكثر من عام ونصف تعطي مؤشرا لواقع الثورة الفلسطينيه ، فان اول ما يبينه هذا المؤشر هو عظمه الثورة الفلسطينية التي تكرسها ظاهرتان اساسيتين :

الاولى : هي ان شراسة المؤامرة وحجمها يتلاءم طرديا مع خطر الثورة الفلسطينية على اعدائها . وبالتالي يعبر عن الحجم الحقيقي الفاعل للثورة الفلسطينية في مجال التصدي لمهمتها القوميه في التحرير . وفي دورها الطليعي لتحريك الجماهير العربيه للمشاركة في معركة التحرير المصيرية .

والثانية : هي قدرة الثورة الفلسطينيه على التصدي لادوات المؤامرة التي تفوقها عددا وعدة وذلك عبر تحقيق الصمود المذهل لثوارها وجماهيرها .

وأمامنا نحن ابناء فتح فرصا عظيمه للعمل من اجل تأكيد ظاهرة انتصار الثورة الفلسطينيه على المؤامرة وذلك عبر تحقيق الشكل النضالي الملائم للتصدي للمؤامرة المقبلة. فابناء فتح مطالبون اليوم اكثر من أي وقت مضى على تكريس مفهوم الوحدة الصبلة (لفتح) لانه بدون (فتح) النواة الصلبة لاية وحدة وطنية لايمكن للساحة الفلسطينية ان تتماسك .. ولا يمكن بالتالي للساحة الوطنية اللبنانية ان تتماسك . ان الدور الطليعي لابناء فتح هو الذي يفرض عليهم الاستمرار في قيادة المرحلة بثبات وعزم بتقديم كل التضحيات اللازمة لتكريس الايمان الجماهيري بحتمية النصر .

وانها لثورة حتى النصر

التنظيم ... والدور الخاص

ان اهمية الدور القتالي الذي لعبه تنظيم حركتنا خلال المعارك التي استمرت اكثر من سنة ونصف تلقي على كاهله خلال المرحلة المقبلة مهمات اكثر صعوبة . واذا كانت مؤامرة ضرب حركتنا بقوى خارجية قد تفتتت على صخرة صمود ثوار فتح الابطال والمناضلين من اخوانهم في التنظيمات الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، فان مؤامرة المرحلة القادمة ستستهدف مباشرة وحدة فتح . وستلقى على عاتق تنظيمنا في لبنان المهمة الاساسية والكبرى للتصدي لاشكال التسلل التخريبي التامري الذي يستهدف ضرب حركتنا . وهذه المهمة الصعبة تقتضي منا جميعا ان ندرك الدور الخاص للتنظيم ، وان ندرك في الوقت نفسه كيف ستتم ممارسة هذا الدور حتى يحقق اعلى درجات الفعالية . فشكل التنظيم في المرحلة القادمة يجب ان يتلاءم مع طبيعة هذه المرحلة ، لانه ليس من الممكن التصدي باستخدام الاساليب والممارسات السابقة والتي سادت خلال مرحلة القتال الطويل. وليس من الممكن السكوت عن السلبيات الكثيرة التي طفت في مرحلة التوجه الكلي للقتال . فالمرحلة المقبلة بحاجة الى ثوار اكثر نقاء واكثر اخلاصا واكثر ارتباطا بالجماهير.

اما ثوار الانتصارات ، وثوار السرقات وثوار البارات ، وثوار التحشيش والخاوات فانهم ، من لم يهرب منهم ليستمتع بما جناه سلفا فانه يستعد للهرب . ولهذا ، فان علينا كابناء حركة ثورية جماهيرية ان نشدد على محاسبة جميع الذين ارتكبوا الجرائم . حتى نستطيع ان نمنع الوقوع في جريمة تصفية الثورة . وابناء التنظيم الذين كانت تضحياتهم عظيمة وفي نفس عظمة المهمة التي تصدت لها حركتنا هم ضمانة تكريس التلاحم الجماهيري مع الحركة . ان المقاتلين الابطال من قواتنا النظامية سيتصدون لمهمات عسكرية جليلة تتناسب مع الدور الطليعي المطلوب من حركتنا للدفع باتجاه جعل لبنان دولة مواجهة وتفجير القتال على كافة الجبهات مع العدو الصهيوني .

ان الدور الخاص للتنظيم يجب ان يمارس بواسطة المراتب التنظيمية الاكثر التزاما والاكثر انضباطا والاكثر ايمانا بحتمية النصر والاكثر استعدادا للتضحية .

ولوضع هذه المراتب التنظيمية في مواقعها المناسبة فان جميع القيادات والكوادر العاملة في المجال التنظيمي مطالبة بتغليب المنطق الموضوعي الوحدوي الذي يكرس وحدة وتلاحم وتصليب الحركة ويعزل من صفوفها كل امراض الشللية والاستزلام والارتزاق.. لانه بهذا الاسلوب فقط نكون قادرين على تنفيذ مهمتنا في حماية فتح .. حماية الثورة .. وتصعيدها .. حتى النصر .

وانها لثورة حتى النصر

افتتاحية مجلة فتح العدد ٣٠٦

الاربعاء ٦ تشرين اول ١٩٧١



نحو الحلقة الرئيسية .. من أجل التناقض الرئيسي

يحرص الثوريون دائما من خلال نضالهم ، على اكتشاف المهمات الاساسية التي عليهم ان يوجهوا كل طاقاتهم وامكاناتهم لحلها .

ودوما هناك مهمات او معضلات لها اولية العمل والحسم، واي صرف للجهد الثوري خارج اطار هذه المهمات او المعضلات يؤدي الى فقدان الحركة الثورية لمعنى وقيمة وجدوى ضربتها او تحركها من ناحية كما يؤدي من ناحية ثانية الى حدوث مضاعفات في المعضلة الاساسية يصبح من الصعب حلها بعد ذلك،نتيجة للاهمال او عدم التقدير او صرف الجهدفي مسارب جانبية بعيدا عن العمل على جبهة المهمة الاساسية. وهذا ما يسمى في علم الثورة بالعمل اولا على حل الحلقة الرئيسية .

بالنسبة لنا ، فان استراتيجية الثورة الفلسطينية قد حددت منذ البداية بان المعركة هي بين الثورة الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وطليعه للامة العربية من جهة وبين العدو الاسرائيلي كممثل للحركة الصهيونية وكمخفر امامي للامبريالية من جهة ثانية .

ما جانبنا :

نشطت الثورة الفلسطينية الى العمل من اجل تعبئة جماهير شعبنا وتنظيمها وتدريبها وتسليحها حتى تسهم اسهاما كاملا في معركة التحرير ، وحتى تحمي ظهر الثورة من طعنات الغدر والتامر والعمالة . ومضت المسيرة الثورية عبر حقول الالغام والكمائن **وسجلت انتصارات حقيقيه في المجالات السياسيةوالعسكرية والعالمية** ، كما نشطت الثورة الفلسطينية في المجال العربي على تحريك الجماهير العربية في اقامة الجبهات المساندة للثورة وفي اشراك اعداد من المناضلين العرب في معركة التحرير ، ولكن هذا التحرك لم يعط النتائج المرجوةمنه بسبب الخلط بين المواقف الاستراتيجية في اقامة العلاقات الثورية والصميمية بالجماهير العربية وبين المواقف التكتيكية في اقامة العلاقات مع الانظمة العربية المختلفة .

الا انه رغم ذلك فقد استمر الخط البياني لعملنا الثوري بالتصاعد الواضح في السنوات ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ وحتى الربع الاخير من عام ١٩٧٠ على الرغم من المؤامرات المتعددة التي واجهت الثورة فوق الساحة العربية في شباط وتشرين الثاني ٦٨ وفي نيسان وتشرين اول ٦٩ وفي شباط وحزيران حتى ايلول في عام ١٩٧٠ .

ولقد بات واضحا منذ حزيران ١٩٧٠ ، بان **الحلقة** الرئيسية امام الثورة هي النظام في الاردن ، وان حل هذه **الحلقة** هو الشرط الاساسي للمضي بالمسيرة الثورية نحو تناقضها الرئيسي وهو العدو الصهيوني. الا ان مسلسل الاحداث بعد ذلك تم كما يلي :

لقد كانت جبهة الصدام بين قوى الثورة وقوى النظام العميل في مناخ قابل للانفجار في اية لحظة ، ولو استعرنا مجازا كيماويا لقلنا ، ان الثورة والنظام هما مادتان كيماويتان في وضع تلامس قابل للاشتعال في اية لحظة ، ونمضي مع نفس المجاز الكيماوي فنقول ان مادة عازلة قد وضعت بين هاتين المادتين واجلت عملية الاشتعال وقد تمثلت هذه المادة العازلة بلجان الوساطة العربية الخماسية والرباعية كما تمثلت بتشكيل حكومة السيد عبد المنعم الرفاعي التي ضمت بين صفوفها عددا من الوزراء الوطنيين .

في حزيران ١٩٧٠ كان النظام يدرك ان الاشتعال او الانفجار لن يكون لصالحه ولهذا عمد النظام الى وضع هذه المواد العازلة .

بالنسبة للثورة كانت تعتقد بامكانية دفع كل القوى نحو قتال العدو في الوقت الذي تعمل فيه على الاستعداد للدفاع عن نفسها فيما اذا اصر النظام على القتال بتقدير ان الوقت يعمل لمصلحة الثورة .

عند منتصف ليلة ١٥ ايلول دفعت السلطة الاردنية المواد العازلة بوقف اللجان العربية عن العمل وباقالة حكومةالرفاعي وبتشكيل الحكومة العسكرية ، وحدث الانفجار في ايلول .

وعند وقف اطلاق النار في منتصف اليوم الثاني عشر كان الخط البياني للثورة لا زال في اعلى حالاته اذا لم يزد . فالصدام بين الثورة والحلقة الرئيسية (النظام الاردني) لم يحسم ، الا انه بعد ذلك دخلت المادة العازلة من جديد ممثلة باللجنة العربية العليا وبجنة الرقابة العسكرية باعلامها الخضراء ، غير ان الحكومة هذه المرة والتي شكلها وصفي التل كانت سافرة التامر والخيانة ، كما ان ممارسات السلطة الاردنية لم تكن في ظل العازل العربي تعمل على عقد هدنة لكسب الوقت بل مضت في تنفيذ مخططها العسكري السياسي التصفوي بدون توقف وهنا بدا الخط البياني للثورة بالهبوط وقد تمثل ذلك في الابقاء على آلاف المعتقلين في الزنازين والسجون ، وفي الاستمرار في حملات الاعتقالات والتفتيشات ما امكنها ذلك ، كما عمدت السلطة الى اقامة نقاط التفتيش وتسيير الداوريات العسكرية في كل مكان تستطيع التحرك به، واقامة المراكز العسكرية ومخافر الامن في عمان واربد وغيرها .

العازل العربي هذه المرة كان عازلا لطرف واحد فقط هو الثورة التي خضعتبدورها لمجموعة منالتقديرات والاحتمالات لتدخل عربي او لكسب الوقت او العمل على راب صدع الوحدة الوطنية بين صفوف الجماهير الاردنية والفلسطينية .. وما شابه ذلك من تقديرات ..

الا ان القضية التي باتت اكثر ما تكون وضوحا هي الضرورة القصوى لحسم قضية هذا النظام باعتباره الحلقة الرئيسية التي على الثورة حلها دون الالتفاف الى كل التقديرات التي تتناقض مع هذا الحسم غين ان من هذا

شيئا من هذا لم يحدث فسقطت ثغرة عصفور ثم جرش في كانون الاول فالرصيفة والشنللر فبعض مواقعنا في مناطق السلط والرميمين وجرش وغيرها في كانون الثاني من عام ١٩٧١ فاربد في آذار من نفس العام فخروج المقاتلين والاسلحة الثقيلة ، بعد ذلك بايام من عمان مما ادى الى سقوطها بيد السلطة . واستمر الامر كذلك دون حسم حتى تموز فسقطت احراش ودبين والاغوار وانتهى وجود الثورة العلني العسكري في الاردن .

بعد ذلك اصبحت المسافة بين الثورة والارض المحتلة ابعد، ووقفت الحلقة الرئيسية حاجزا مسلحا يمنع اي وصول لفلسطين .

والان الحلقة الرئيسية اشد ما تكون وضوحا ، واشد ما تكون تعقيدا ، واشد ما تكون مدعاة للثورة لكي تعمل على حلها .

العازل العربي الذي استمر من ايلول حتى تموز الاحراش استمربعد ذلك ووصل الىجده وكل ذلك لم يؤد الى شيء . فالنظام لا يزال يمارس ابشع اشكال الارهابعلى جماهيرنا ، واشد انواع التعذيب والقهر على عشرات الالاف من ثوارنا المعتقلين في كل سجون ومعتقلات وزنازين السلطة.

ان الوقت الان هو لمصلحة النظام العميل يزيد فيه من توطيد دعائم حكمه البوليسي ، وفي ذبح الروح الثورية لجماهيرنا واجهاض تحركها المضاد لنظام العملاء.

واكثر من ذلك فان هذا النظام يعمل على عقد صلح مع العدو الصهيوني .

ان السلطة الخائنة تعرف بان ثمن الصلح يجب ان يقدم

سلفا ، والثمن هو قتل ارادة الرفض والتحدي في نفوس كل الثوريين والجماهير .

وامام هذا الوضع لم يبق امام الثورة غير الحسم ، على اعتبار ان هذه السلطة تمثل الحلقة الرئيسية التي لا بد من حلها .

ومن اجل حل هذه الحلقة لا بد من تجنيد كافة القوى والامكانيات والجهود وصبها في المعركة . وعلى الانظمة العربية ان تتحمل مسؤولياتها في الوقوف مع الثورة في معركتها وان تتخلى عن دور العازل الذي وقفته حتى الان ذلك هو الطريق الوحيد لقتال العدو الصهيوني .

اما استمرار (المراوحة) في المكان فسيقود بالتدريج الى نزف الثورة وبالجماهير نزيفا مستمرا لا يوقفه سوى العمل بحسم على تحقيق ما يلي :

اولا : اعلان خط سياسي واضح يجيب على كافة الاسئلة المطروحة .

ثانيا : القتال بيانة الامنيات ضد نظام العملاء في الاردن وضد العدو الصهيوني الصهيوني ، وهذا القتال لا يقود الى رفع الروح المعنوية العامة فقط وانما يقود الى تحقيق الهدف الثالث ايضا .

السياسي الى برنامج عمل يومي والقادر ايضا على المضي في القتال حتى تحقيق النصر .

ان مؤشر العمل الحقيقي باتجاه الحلقة الرئيسية يتعلق به اليوم مصير الثورة ووجودها ، وعلي الجميع ان يتحرك لحل الحلقة الرئيسية ..

قوانين حرب الشعب

بالقدر الذي يجب ان نصر فيه على ضرورة اكتشاف القوانين الخاصة لحربنا الشعبية التحررية ، فاننا بنفس هذا القدر يجب ان نواظب على دراسة تجارب الحروب الشعبية التحررية للشعوب الاخرى .

ان معرفة القوانين العامة لحرب الشعب ، ومعرفة الفن العسكري لتلك الحرب مسألتان على غاية الاهمية بالنسبة لكل شعب من الشعوب التي تقرر ان تخوض الكفاح المسلح لتحقيق تحررها وانعتاقها .

بيد ان الوقوف عند هذه المعرفة لا يؤدي الى النجاح في قيادة حرب الشعب في بلادنا وهذا ينطبق ايضا على كل شعب **لان القوانين العامة ليست هي الشيء الحاسم في قيادة حرب الشعب قيادة صحيحة من ناحية الاستراتيجية والتكتيك**

العسكريين ، بل ان اكتشاف الظروف الخاصة في كل بلد ولكل حرب شعب ، او بعبارة اخرى اكتشاف القوانين الخاصة لحرب الشعب في كل بلد هي الشيء الحاسم الذي يقرر منذ اول المطاف حتى نهايته نجاح او فشل تجربة حرب الشعب في هذا البلد او ذاك . ولكن ستبقى معرفة القوانين العامة المستنبطة من تجارب عدة شعوب ذات دور هام لتجنيب اي حرب شعب في أي بلد من الوقوع باخطاء اولية، كما تجنب الثورة المسلحة اهمال قضايا هامة ذات اثر حاسم على نجاح حرب الشعب.

ولكي نخلص بسرعة من هذه العموميات ، وندخل بالتفصيل والتحديد ، علينا ان نوضح بالضبط ماذا نقصد بالقوانين العامة لحرب الشعب وماذا نقصد بالقوانين الخاصة لحرب الشعب في كل بلد من البلدان .

مثال : من القوانين العامة لحرب الشعب في البلدان المتخلفة ، كبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، القانون الذي يحتم **تشكيل وحدة وطنية شاملة من اجل شن كفاح مسلح ناجح ضد عدو امبريالي متفوق في التكتيك والسلاح .**
وهذا القانون قد اكدته تجربة الصين وفيتنام الى جانب تجربة المقاومة المسلحة للشعوب الاوروبية ضد الاحتلال النازي . اما الاسباب التي تفرض تشكيل هذه الوحدة الوطنية الشاملة فترجع الى ما يلي :

اولا : في الحروب التحررية التي تخوضها الشعوب ضد

عدو اجنبي محتل متفوق بالتكتيك والسلاح لا تستطيع تلك الشعوب ان تخوض حرب تحرير ناجحة الا اذا جمعت كل قواها وطاقاتها ونظمتها واحسنت استخدامها من اجل ازالة الهوة التي بين ضعفها وبين تفوق العدو .

ثانيا : تتشكل الوحدة الوطنية من كل القوى السياسية والاجتماعية ذات المصلحة في التحرر والقضاء على الاحتلال. لذلك فان الوحدة الوطنية تكون ذات طابع يتخذ شكل تحالف بين كل طبقات الامة التي لها مصلحة في القضاء على الاحتلال الاجنبي .

ثالثا : لا بد من وجود قوة قائدة لهذه الوحدة الوطنية تكون بمثابة العمود الفقري وتلعب دور البؤرة التي تتجمع حولها كل القوى الوطنية الاخرى ، وتسير تحت قيادتها المباشرة الفعالة . ولا بد من ان تتوفر في هذه القوة القائدة عدة شروط اهمها :

أ — ان تكون هذه القوة القائدة والتي هي العمود الفقري للوحدة الوطنية ، تمثل اكثر طبقات المجتمع ثورية وحسما في الكفاح ضد العدو الامبريالي المحتل .

ب — ان تمتلك التنظيم الطليعي الذي يتميز بالصلابة الحديدية ، والمقدرة على تنظيم وتعبئة كل قوى الشعب حوله، ويكون بؤرة تجمع افضل عناصر الشعب واكثرها اخلاصا وصلابة ووعيا وشجاعة .

ج — ان يكون بمقدور قيادة هذا التنظيم رسم الاستراتيجية والتكتيك السياسيين والعسكريين الصحيحين لحرب الشعب من خلال المعرفة الصحيحة للظروف الموضوعية الخاصة لكل بلد ، الى جانب الحزم في تطبيق الخطين السياسي والعسكري انصحيحين في كل مرحلة وفي كل لحظة من مراحل ولحظات حرب الشعب .

د — ان تمتلك اكبر قاعدة تأييد جماهيرية بحيث تكون الجماهير قد التفت حولها واقتنعت بانها اكثر القوى الثورية المتواجدة في الساحة قدرة على قيادة الثورة واكثرها تعبيرا عن آراء الجماهير.

□ هذه كلها بعض من القوانين العامة في حرب الشعب التي تناولت موضوع الوحدة الوطنية والتنظيم الطليعي القائد .

ولكن ترجمة هذه القوانين العامة في التطبيق العملي وفي مجال النظرية في كل بلد لا يمكن ان تكون نفسها في كل الحالات ولا حتى في بعضها ، لان لكل بلد ظروفه الموضوعية الخاصة ، كما ان الوضع الدولي يختلف كليا بين سنة واخرى ، كما ان طبيعة العدو الامبريالي تختلف تبعا لنوع المرحلة التي وصلتها الامبريالية ، الى جانب نوع الجيش الامبريالي الذي تواجهه حرب الشعب في هذا البلد او ذاك في هذه الفترة التاريخية او تلك ، في هذه الظروف العالمية او تلك .

على ان تحديد الظروف الموضوعية الخاصة في كل بلد ، رغم تأثيرها المباشر في الظرف العالمي في كل فترة تاريخية معينة ، تظل القضية المركزية المحورية الاولى التي تقرر صحة استراتيجية الثورة وتكتيكها في ذلك البلد .

ان تحديد الظروف الموضوعية في كل بلد يؤدي الى اكتشاف القوانين الخاصة لحرب الشعب في ذلك البلد . واكتشاف هذه القوانين الخاصة هو الذي يحدد الشكل والمحتوى اللذين تعبر القوانين العامة من خلالهما عن نفسها في مجالي النظرية والتطبيق في ذلك البلد .

وهنا علينا ان نلاحظ ما يلي :

□ اولا : ان تطبيق القوانين العامة للثورة في بلد ما بمعزل عن اكتشاف القوانين الخاصة في ذلك البلد يؤدي الى فشل الثورة ، لان هذا يعني ان الواقع الموضوعي في ذلك البلد سيكون في واد بينما تكون الثورة في واد آخر الامر الذي يحكم على الثورة بالعزلة عن الجماهير ، والتخبط في رسم الخطين السياسي والعسكري المناسبين لكل مرحلة من مراحل حرب الشعب .

□ ثانيا : ان عدم استيعاب القوانين العامة وفهمها ، والتقوقع في حدود اكتشاف القوانين الخاصة في بلد ما يؤدي ايضا الى فشل الثورة ، لان هذا يعني ان الثورة نقدت الرؤية الواضحة لحركة المجتمع والتاريخ ، واصبحت عرضة للوقوع باخطاء فادحة بسبب جهلها للقوانين

العامة . فضلا عن ان من المحال اكتشاف القوانين الخاصة اكتشافا معمقا وكاملا اذا لم تكن القوانين العامة حاضرة في التحليل لتلعب دور الدليل للعمل .

□ ثالثا : لا يوجد هنالك اي تناقض بين القوانين العامة لكل حروب الشعب وبين القوانين الخاصة لحرب الشعب ، والثورة في بلد ما . لان القانون العام متضمن في القانون الخاص ، كما ان القانون الخاص متضمن في القانون العام . فاذا ما تبين ان هنالك تناقض جوهري بين فرضية القانون الخاص والقانون العام فهو احد امرين اما ان تكون فرضية القانون الخاص خاطئة اي ليس قانونا ، واما ان يكون القانون العام ليس عاما اذ يكفي ان تثبت صحة فرضية قانون خاص شذ عن القانون العام حتى يصبح من الضروري اعادة النظر في القانون العام لاعادة صياغته بشكل يستطيع ان يحتوي فرضية القانون الخاص التي ثبتت صحتها واصبحت قانونا . **لذلك فان الاولوية هنا يجب ان تعطى للقانون الخاص ، اذ لو فرضنا ان حالة معينة كانت اكثر فرادة من الحالات التي استنبط منها القانون العام ، فهنا علينا ان نخضع القانون العام للحالة الخاصة لا ان نخضع الحالة الخاصة الى القانون العام ، وعلى كل حال يبقى القول الفصل في حالة نشوء فروق بين القانون العا موبين القانون الخاص ، هو للتطبيق العملي ، وليس للمناقشات النظرية ولا للجدل المنطقي ،** آذ ان نجاح فرضية قانون خاص افترقت عن القانون العام الذي هو حصيلة تجارب خاصة عديدة او قوانين خاصة

عديدة ، ووصولها الى نفس النجاح والنتائج التي وصلت اليها التجارب الخاصة الاخرى ، فان هذا يقتضي اعادة النظر في القانون العام . اما في حالة فشل تجربة فرضية القانون الخاص الذي افترق عن القانون العام فهذا يقتضي اعادة تقييم التجربة الخاصة ، والعودة للاهتداء اكثر بالقانون العام دون ان يقلل لحظة واحدة ، من شأن اعادة اكتشاف القانون الخاص لتلك الحالة بوصفه القضية المحورية الاولى التي لا غنى عنها لنجاح الثورة .

واذا عدنا الان الى القانون العام المتعلق بضرورة تشكيل وحدة وطنية شاملة نجده ساري المفعول في حروب الشعب التي خاضتها الصين وفيتنام وسائر الشعوب الاخرى كثورة الجزائر وثورتنا الفلسطينية . ولكن لا بد من ملاحظة الشكل والمحتوى اللذين اتخذتهما الوحدة الوطنية في بلد وهنا نجد القوانين الخاصة في كل بلد التي حكمت تركيبة الوحدة الوطنية بما في ذلك قوتها القائدة ، ان الشيء العام المشترك هو ان كل من هذه البلدان في حربها التحررية دخلت ضمن حتمية قانون تشكيل وحدة وطنية شاملة من اجل شن الكفاح المسلح لتحرير بلدانها من عدو امبريالي محتل . بيد انها اختلفت الى هذا الحد او ذاك من ناحية الطبقات التي شاركت في حرب التحرير ومدى مشاركة وفعالية كل طبقة ، ونوعية وشكل ودور الممثل السياسي لكل طبقة في تلك الحروب الشعبية الى جانب الاختلاف في شكل العلاقة التي قامت بين مختلف القوى السياسية ضمن الوحدة الوطنية .

ولكن يظل الشيء العام بين كل تلك التجارب انها جميعا شنت حربها التحررية ضمن اطار وحدة وطنية شاملة تقودها قوة طليعية تلعب دور العمود الفقري والقائد .

بيد ان ما يلفت النظر في تجربتنا الخاصة في الساحة الفلسطينية ان ثمة ظواهر تختلف كلية عن القوانين العامة لحروب التحرير الاخرى . واذا شئنا ان نكون اكثر تحديدا فلنقف عند الظاهرتين التاليتين :

□ اولا : القانون العام الذي حكم كل تلك الحروب الشعبيه ان القوات المسلحة كانت دائما تحت قيادة واحدة وليست تحت قيادة موحدة اي بمعنى لم يكن كل تنظيم سياسي يحتفظ بقواته المسلحة المستقلة كما هو حادث عندنا بينما هنالك قيادة موحدة تضم القادة السياسيين والعسكريين لتلك المنظمات . ان هذه الظاهرة كما كان واضحا منذ البدء ، تناقض القانون العام ، ولهذا كان لا بد لنا من مراقبتها بدقة اكبر لان ثبوت نجاحها في التجربة سيعني اعادة النظر في صياغة القانون العام ، بيد انه كان علينا في الوقت نفسه ان نكون حذرين اشد الحذر من هذه الظاهرة خوفا من ان تؤدي الى كارثة حقيقية .

لقد دلت التجربة ان وجود التنظيمات العسكرية المستقلة للمنظمات وعدم وجود تنظيم عسكري واحد يؤدي الى مخاطر عديدة ، وان القانون العام ، في هذا المجال ، لم يثبت اختلاله ، بل العكس ، ثبتت صحته اي اصبح من الضروري

بحيث نحقق فورا القيادة الواحدة لحرب الشعب ، في اعادة النظر في شكل الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية بلادنا ، وبحيث تنخرط كل القوات المسلحة للتنظيمات الفدائية تحت قيادة عسكرية واحدة .

□ ثانيا : ان القانون العام الذي حكم مختلف تجارب حروب التحرير هو ان الوحدة الوطنية كانت تنهج خطا سياسيا وعسكريا واحدا وليس عدة خطوط سياسية وعسكرية متناقضة رغم ان القوى السياسية التي انخرطت في الجبهات الوطنية في تلك التجارب كانت ذات اتجاهات سياسية متباينة ومنتمية لطبقات الشعب لم يكن من المسموح مطلقا ان يكون للجبهة بنية اجتماعية متناقضة ولكن في اثناء مرحلة الحرب الوطنية او الوحدة الوطنية لا بد من خط سياسي وعسكري واحد .

وهنا ايضا نجد ان تجربتنا في الساحة الفلسطينية تتناقض مع القانون العا ملحروب الشعب في البلدان الاخرى ، اذ لا تتقيد المنظمات الفدائية بخط سياسي وعسكري واحد وانما لكل منظمة خطها الخاص بها وتضعه موضع التطبيق العملي وبنادقها بأيديها . وهذا بدوره ادى الى مخاطر عدة وربما ادى مستبقلا الىكوارث حقيقية ، **لان احدى الضمانات الرئيسية ذات الاثر الحاسم ، هي وجود خط سياسي وعسكري صحيح في قيادة حرب الشعب ، اما وجود عدة خطوط فهذا يعني عدة خطوط خاطئة** .. ووجود الخطوط السياسية والعسكرية الخاطئة يعرض الثورة حتما الى

اخطار فادحة او كما قلنا لربما ادى الى كوارث حقيقية اذا لم يصر الى تلافيه بأسرع ما يمكن .

وهنا ايضا نجد ان التجربة الخاصة لحرب الشعب في الساحة الفلسطينية متناقضة مع القانون العام ، ولكن دون آن تثبت صحتها في التطبيق العملي بل بالعكس بقي القانون العام في هذا المجال صحيحا . ولهذا اصبح من الضروري الان اعادة النظر في هذا الوضع ايضا .

لو اخذنا تجربتي الصين وفيتنام نجد ان الوحدة الوطنية تشكلت تحت قيادة عسكرية واحدة وكانت كل القوات المسلحة تأتمر بهيئة اركان واحدة وهي جيش الشعب الواحد او نواة جيش الشعب الموحد . وكذلك سنجد ان الوحدة الوطنية في هاتين التجربتين كانت تتبنى خطا سياسيا واحدا ولم يسمح مطلقا بوجود عدة خطوط سياسية وعسكرية في اثناء حرب التحرير . اما كون الجبهات الوطنية في تلك التجارب قد ضمت عدة طبقات اجتماعية وكذلك الاحزاب والهيئات والتنظيمات والشخصيات الممثلة لتلك الطبقات ، فانه لم يسمح مطلقا بتعدد الخطوط السياسية والعسكرية ، وكان مجال المنافسة بين كل تلك القوى منحصرا في تطبيق الخط السياسي والعسكري الواحد ، فيمن يقدم تضحيات اكبر ويكون اكثر اخلاصا ووعيا واعمق تجربة واشد التصاقا بالجماهير .

ان الحالة الموجودة في الساحة الفلسطينية هي اقرب

للحالة التي تحكم البلدان الرأسمالية الاوروبية التي تتصارع فيها الاحزاب على مقاعد البرلمان فيقوم الائتلاف بينما تظل كل قوة سياسية في حالة استقلالية تامة في خطها السياسي ونشاطها العملي . اما تطبيق هذه الحالة على حرب شعب مسلحة فسوف تؤدي بلا جدال الى اخطار مميتة ونتائج وخيمة .

وهذا ويمكن ان نجد تناقضا بين القانون العام وبين تجربتنا في الساحة الفلسطينية فيما يتعلق بتركيبة القوة القائدة للوحدة الوطنية في ثورتنا ، بحيث سنرى ثمة نقاط في هذه القوة القائدة تندرج تحت القانون العام فيما يتعلق بشروط القوة القائدة او الحركة الطليعية ، بينما نجد نقاطا اخرى تناقض القانون العام في هذا المجال .

لقد ثبت من تجربتنا ان القوة القائدة في الوحدة الوطنية عندنا تنسجم مع القانون العام في النقطتين التاليتين :

□ اولا امتلاكها لاكبر قاعدة تأييد جماهيرية والتفاف الجماهير حولها واقتناع الجماهير بأنها اكثر القوى الثورية المتواجدة في الساحة قدرة على قيادة الثورة واكثرها تعبيرا عن ارادة الجماهير والتصاقا بها ، فضلا عن امتلاكها اوسع تجربة في مجال الكفاح المسلح .

□ ثانيا : القوة القائدة عندنا تمثل تطلعات اكثر فئات الشعب ثورية وحسما في الكفاح ضد العدو الامبريالي والصهيوني .

اما النقاط التي تتناقض فيها القوة القائدة عندنا مع القانون العام فهي :

□ اولا : فيما يتعلق بالتنظيم وحديديته ومقدرته على تنظيم وتعبئة كل قوى الشعب حوله ووجود تقاليد في العمل التنظيمي واختيار الكوادر وتقييمها ومحاسبتها ان كل هذه ما زالت بحاجة الى اعادة النظر عندنا من اجل ايجاد الصيغ الجديدة التي تتلافى النواقص التي ظهرت في هذا المجال .

□ ثانيا : الحزم في تطبيق الخطين السياسي والعسكري الصحيحين في كل مرحلة وكل لحظة من مراحل ولحظات حرب الشعب ، اذ لا يكفي ان يكون للقوة القائدة خطها السياسي والعسكري الصحيح وانما يجب ان لا تتساهل مع الخطوط السياسية والعسكرية الخاطئة التي تظهر في اثناء حرب الشعب ، لهذا يجب ان نعمد الى الحزم في عدم السماح بوجود اكثر من خط سياسي وعسكري واحد للوحدة الوطنية .

ومن هنا لا بد من لفت النظر الى ان الحديث عن اعادة النظر بفرضية القوانين الخاصة لتجربتنا في بعض مجالاتها لا يعني ان ننسخ القوانين العامة نسخا ونجعل منها قالبا نصب تجربتنا فيه ، بل على العكس يجب ان نؤكد ضرورة اكتشاف القوانين الخاصة بتجربتنا لان هذا يعني التطبيق الخلاق للقوانين العامة على تجربة ذات فرادة خاصة .

وقد قسم هيكل البناء الثوري مراحل الثورة كما يلي :

١ ــ مرحلة التركيز : ــ

وهي التي على الثورة ان تهيىء فيها نفسها في المجالات التنظيمية والسياسية والعسكرية .

٢ ــ مرحلة التعبئة : ــ

وخلالها تركز الحركة وكل اجهزتها على تعبئة القوى الثورية ماديا ومعنويا . وتدعيم الحشد الوطني العريض في شتى المجالات .

٣ ــ مرحلة الثورة : ــ

لحظة انبثاق الثورة ستنطلق جحافل الثوار لاهدافها لتقدم الضربات المذهلة ، فتفاجيء بها العالم بأسره وتجسد فيها امنية الشعب الفلسطيني في التحرير .

ولتنفيذ اهداف الفكر الثوري وتجسيده ماديا فقد استعرض هيكل البناء الثوري طبيعة البنية التنظيمية لحركة فتح مبتدءا بمهمات اللجنة المركزية العليا والمجلس الثوري وكافة اللجان المنبثقة عنهما . كما اشتمل الهيكل على مبادىء التنظيم وخطواته . وانواع العضوية في الحركة ووضح اتجاهات الحركة وشعاراتها الاساسية .

منطلقات ثورية

ان اسلوب الكفـاح ضد الاستعمار المباشر لابد ان يبدأ بتحريـــك الجماهير وتنظيمها كقاعدة اساسية للنضال ضد الاستعمار والاحتلال الاجنبي ، لكن الصفة الجماهيرية للنضال لاتكفي وحدهـا لتصفية الاستعمار ، ولا بد للعمل الجماهيري المنظم ان يتخذ العنف المسلح اسلوبــاً حتميـاً لتصفية الاستعمار وركائزه .

(فتح)